الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بأن د/عزوز سليمة

قد شارك(ت) في أشغال الملتقى الدولي الافتراضي حول: "العقود الالكترونية بين القيود القانونية ومقتضيات العولمة"

المنظم من قبل فرقة بحث PRFU الموسومة بـ "المعلوماتية والتنمية" بكلية الحقوق والعلوم السياسية

بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة يوم 18 ماي 2021

بمداخلة بعنوان الضرائب عن عقود التجارة الالكترونية بين التأييد والمعارضة

عميد الكلية

حمزة خضري

رئيس الملتقى

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

برنامج الملتقى الدولي الافتراضي حول

"العقود الالكترونية بين القيود القانونية ومقتضيات العولمة"

يوم 18 ماي 2021

الجلسة الافتتاحية 10:00 – 10:20
تلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم
النشيد الوطني
كلمة الدكتور مولود قارة رئيس الملتقى
كلمة الدكتور خضري حمزة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجلسة العلمية الأولى: رئيس الجلسة: الدكتور/ قارة مولود رئيس الملتقى الدولي

مساعد رئيس الجلسة الأولى: د.عبد المجيد صغير بيرم

توقيت الجلسة 10.30-12.00 مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق

عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
العقد الإلكتروني في تساؤل	ط د/ بودراع فايزة د/ بليمان يمينة	جامعة قسنطينة 1 جامعة قسنطينة 1
تأثير المخطط الوطني للتصديق الالكتروني في العقود الالكتروني	أ.سباغ كريم	جامعة بومرداس
مفهوم العقد الالكتروني في ظل التشريعات المقارنة	د/دندن جمال الدين	جامعة الجزائر1
إبرام العقد الالكتروني	د/محمد الزين ميلاس	جامعة المسيلة
أحكام انعقاد العقد الالكتروني	د/بوعكة الكاملة	جامعة المسيلة
الالتزام بإعلام المستهلك في العقود الالكترونية	د.لطروش أمينة د/وافي حاجة	جامعة مستغانم جامعة مستغانم
الزواج عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي	أ.د معيزة عيسى ط. د/ بختي حمزة	جامعة الجلفة جامعة الجلفة
القيود الواردة على مبدأ سلطان الإرادة في العقد الالكتروني وصعوبة إعماله	ط د / رضا بنونة د/احمد بولمكاحل	جامعة قسنطينة1 جامعة قسنطينة1
الإعلام في مرحلة التفاوض ودوره في إبرام عقود المعاملات التجارية الإلكترونية	د/كمال فتحي دريس	جامعة الوادي
الاستعمال الحر للمصنفات الرقمية المحمية	د/مقدم ياسين	جامعة المسيلة
Le consentement électronique entre le e-consommateur et l'e-fournisseur dans la législation algérienne	د/ محمودي سماح ط د/مناعي لامية	المركز الجامعي بريكة جامعة الجزائر-1
ضوابط التفاوض الالكتروني لإعادة التوازن العقدي في العلاقات التعاقدية في البيئة الالكترونية	د/ حبيبة عبدلي	جامعة خنشلة
متطلبات عقود التجارة الالكترونية في ظل القانون15-08	ط د /تباني اسعيد د/ قارة مولود	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
تحديد مكان انعقاد العقود الالكترونية	أ/بوديسة كريم أ/عتيق حنان	جامعة البويرة جامعة البويرة
ركن الرضا في ابرام العقد الالكتروني	ط.د/بوزيان السعيد د/ لمشونشي مبروك	جامعة المسيلة المدرسة الوطنية للصحافة
الإشكالات القانونية المتعلقة بتحديد وقت ومكان إبرام العقد الالكتروني	د/ فراحتيه كمال ط د محمد قاسمي	جامعة المسيلة جامعة سطيف -2
الوسائل والآليات المستخدمة في إبرام العقد الإلكتروني دراسة تأصيلية	د/ هشام مسعودي	جامعة المسيلة
العقد الإلكتروني وحدود تطبيقه على التعاملات العقارية	أ/ميرة وليد د/غزولي عبد الرحيم	جامعة المسيلة جامعة تلمسان
الميكانيزمات القانونية في إبرام العقد الإلكتروني في ضوء التشريع الجزائري بين النص والممارسة	د/ نهى شيروف	جامعة سكيكدة
الخاصية الالكترونية للعقود ومدى تأثيرها على صحة التعبير عن الارادة	د/ حوالف حليمة ط د/ عبو فاطمة سارة	جامعة تلمسان جامعة تلمسان
العقود الإدارية الإلكترونية: الإبرام وإشكالات الإثبات	د/سمية بهلول	جامعة سطيف 2
آثار تطابق الإيجاب والقبول الالكترونيين.	د/ زبدة نوردين	جامعة المسيلة

	د/ دالي السعيد	جامعة المدية
حق المستهلك الالكتروني في العدول عن العقد	د/ حمزة بوخروبة	جامعة المسيلة
وسائل حماية التراضي في العقد الإلكتروني	د /شريفي صارة	جامعة وهران- 2
التراضي في العقود الالكترونية	أ د/عيسى حداد ط د /بريق رحمة ط د /دلاج محمد لخضر	جامعة عنابة جامعة عنابة جامعة عنابة
توقيع العقد الإلكتروني	ط د / صونيا مقري أ د / شرون حسينة	جامعة بسكرة جامعة بسكرة
الأحكام القانونية للعقد الإلكتروني في ظل قانون التجارة الإلكترونية الجزائري 18-05	د/ بن تركي ليلى	جامعة قسنطينة1
عقد الزواج بوسائل الاتصال الحديثة	د/أحمد الزايدي د / عبد الفتاح حمادي	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
العقود الالكترونية بين القيود القانونية ومقتضيات العولمة	د/ أمال بن عزة د/حيمي سيدي محمد	جامعة عين تموشنت جامعة تلمسان
خصوصية التراضي في ابرام العقد الالكتروني	د/حبيباتي بثنية د/ والي عبد اللطيف	جامعة قسنطينة 1 جامعة المسيلة
التفاوض الالكتروني في العقود الإلكترونية:عقد العمل عن بعد نموذجا	د/ربعية رضوان د/شرايطة أمينة	جامعة الطارف جامعة سكيكدة
خصوصية القبول في العقد الالكتروني	د/ باطلي غنية د/ رقيعي إكرام	جامعة سطيف 2 جامعة سطيف2
مقومات النظام القانوني للعقود الالكترونية	عجابي إلياس	جامعة المسيلة
مناقشة عامة 12.00 -12.30		

الجلسة العلمية الثانية: رئيس الجلسة: الدكتور / عبدالعزيز بوخرص

مساعد رئيس الجلسة الثانية:أ. وليد ميرة

توقيت الجلسة 10.30-12.00 مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق

عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
آليات حماية المعاملات التجارية الالكترونية وفقا لقانونين 15-04 و 18-05	د.حكيمة كحيل	جامعة البليدة2.
حجية التوقيع الالكتروني في إثبات العقود الالكترونية	د.هشام كلو ط.د:تفيدة سمافجي	جامعة قسنطينة 1 جامعة قسنطينة1
مدى حجية التوقيع الالكتروني للمصلحة المتعاقدة عبر البوابة الالكترونية للصفقات العمومية	د.نورة بوالخضرة	جامعة جيجل.
البيئة التجارية الالكترونية بمفهوم الأمم المتحدة:بين الإطلاق والتقييد	د.مبروك بودور	جامعة المسيلة
خصوصية الاطار المفاهيمي للعقد الالكتروني	ط.د وسام بلعجوز د. فواز لجلط	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
جهاز الدفع الالكترونيTPE بين حتمية الواقع والعزوف عن استعماله	د.سميرة عماروش ط.د.بدرالدين فنيش	جامعة سطيف 2 جامعة سطيف2
اجراءات الايداع الالكتروني لطلبات العروض	أ.شهرزاد مناصر د.مصطفى مشكور	المركز الجامعي البيض المركز الجامعي البيض
رهان الأمن التعاقدي في ظل رقمنة الصفقات العمومية	د. خيرة بن سالم	جامعة خميس مليانة

البوابة"صفقتك":خطوة نحو تكريس العقود الالكترونية في مجال الصفقات العمومية.	د. أسماء بعلوج	جامعة خميس مليانة
انعكاسات إبرام العقود الالكترونية على أطراف المعاملات التجارية.	أ.د. نادية ضريفي ط.د.نوال ضريفي	جامعة المسيلة جامعة الجزائر3
خصوصية إبرام عقد البيع الالكتروني من حيث وجود ركن التراضي على ضوء القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية.	أ.د.كهينة قونان	جامعة تيزي وزو
متطلبات المعاملة التجارية الالكترونية القائمة في ظل البيئة الافتراضية:عن حتمية إعلان العرض التجاري الالكتروني"دراسة تحليلية نقدية لنصوص القانون رقم 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية".	ط.د سيلية عمرون د.بلال عثماني	جامعة بجاية جامعة بجاية
الطبيعة القانونية للعقد الالكتروني في قانون التجارة الالكترونية 18-05.	د.أمال حابت	جامعة تيزي وزو
خصوصية التراضي في العقود الالكترونية على ضوء التشريع الجزائري.	د.عائشة عروس ط.د.أكرم فراحتية	جامعة خنشلة جامعة المسيلة.
انعكاسات عقود التجارة الالكترونية على قطاعات التشغيل وانتقال اليد العاملة في ظل التَّوجُه نحو سوق تشغيل عالمي مُوَّحد.	د.عبدالمجيد صغير بيرم د.النذير قمرة.	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
مناقشة عامة 12.00- 12.30		

الجلسة العلمية الثالثة: رئيس الجلسة: الدكتور/ أ.د. نادية ضريفي
مساعد رئيس الجلسة:د.السعيد برابح
توقيت الجلسة 10.30-12.00 مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق

عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
التوقيع الالكتروني كآلية لإثبات المعاملات الالكترونية.	ط.د.خليفة بوداود د.فواز لجلط	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
الكتابة الالكترونية كبديل للكتابة التقليدية في إثبات العقود الالكترونية.	أ.د حسينة شرون ط.د. سعاد سفار طبي	جامعة بسكرة جامعة بسكرة
إثبات العقد الالكتروني في التشريع الجزائري.	ط.د مصطفى بن لقريشي أ.د الطيب بلواضح	جامعة المسيلة جامعة المسيلة
دور المحرر الالكتروني في إثبات مضمون التعاقد الالكتروني.	د.رشيدة بوكر	جامعة مستغانم.
إشكالية إثبات العقد الاداري الالكتروني.	د. جميلة قدودو	جامعة عين تموشنت.
ضوابط اعتماد مؤدي خدمات التصديق الالكتروني والمسؤولية المترتبة على إخلالهم بواجباتهم.	د.ابتسام بلقواس	جامعة خنشلة.
البريد الالكتروني كآلية إثبات مستحدثة في المعاملات التجارية الالكترونية.	د.سامية صديقي	جامعة برج بوعريريج.
دور التقنيات الحديثة في إثبات العقود الالكترونية	د.آسيا بوعمرة	جامعة الجزائر1
إثبات العقد الالكتروني	د. فاطمة موساوي	جامعة المسيلة.
القيمة القانونية للسجلات الالكترونية ودورها في إثبات المعاملة التجارية.	د.خديجة زروقي ط.د. جغدم بن ذهبية	جامعة غليزان جامعة مستغانم
إشكالية التوقيع الالكتروني وحجيته في الاثبات(دراسة على ضوء القانون رقم 15-04 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين لسنة 2015).	د.فواز لجلط ط.د. رضا خوالفية	جامعة المسيلة جامعة برج بوعريريج.
خصوصية ركن التراضي في العقود الالكترونية	د. العمرية بوقرة د. أسماء حقاص	جامعة المسيلة جامعة خنشلة
أثر المحررات الالكترونية على مبدأ حرية الاثبات في المواد التجارية.	د. عبدالعزيز بوخرص	جامعة المسيلة.
التوقيع الالكتروني ودوه في أمن الاثبات الالكتروني(دراسة على ضوء التشريع الدولي	د.عبدالعزيز خنفوسي	جامعة سعيدة

والإقليمي والوطني المقارن)	أ. عيسى لعلاوي	جامعة المسيلة
تنفيذ العقود الالكترونية بالوسائل المستحدثة(الوفاء الالكتروني نموذجا)	د. جميلة دوار ط.د.هلال نسرين منى	جامعة برج بوعريريج جامعة برج بوعريريج
القوة الثبوتية لشهادة التصديق الالكتروني في القانون الجزائري.	د. نسيمة شيخ د.سناء شيخ	جامعة عين تموشنت جامعة تلمسان.
أحكام التوقيع الالكتروني في التشريع الجزائري	د. مراد رداوي	جامعة المسيلة
توثيق العقد الالكتروني بمفهوم قانون التجارة الالكترونية 18-05.	ط.د. فاطيمة حنيفي أ.د. جمال بن عصمان.	جامعة تلمسان جامعة تلمسان
خصوصية عوارض الدفع في الشيك الالكتروني	د. محمد هشام فريجة ط.د. رياض دبش	جامعة المسيلة جامعة سطيف 2.
حجية المحررات الالكترونية في إثبات عقود التجارة الدولية	د. محمد عقوني د.مبروك جنيدي	جامعة بسكرة جامعة المسيلة.
ركن الشكلية في العقد المدني الالكتروني.	ط.د. سمية زرارقي د. فريدة عيادي.	جامعة الجزائر1 جامعة الجزائر1
مكانة العقد الالكتروني في قانون التجارة الالكترونية الجزائري.	أ.حنان مناصرية د. حسيبة زغلامي	جامعة تسمسيلت جامعة تبسة.
القانون الواجب التطبيق على العقود الدولية الالكترونية	د. عمارة عمارة/ أ. يوسف سعدي	جامعة محمد بوضياف المسيلة.
مناقشة عامة 12.00- 12.30		

الجلسة العلمية الرابعة: رئيس الجلسة: الدكتور/ مراد ردواي

مساعد رئيس الجلسة:د. خالد عطوي

توقيت الجلسة 10.30-12.00 مدة المداخلة من 05 إلى 07 دقائق

عنوان المداخلة	المتدخل	الجامعة
القواعد المادية ودورها في فك شيفرة التنازع في القوانين بين الجهود الدولية ومتطلبات التجارة الإلكترونية	أ د/بن عصمان جمال ط د / سالم عبد الكريم	جامعة تلمسان
الحماية القانونية لعقود التجارة الإلكترونية	د/ إيمان خليل	جامعة تيارت
تقييم التحكيم الالكتروني	د/أمال بن بريح	جامعة البليدة 2
Lex electonica كمصدر احتياطي للعقد الالكتروني الدولي	د/العيساوي حسين	جامعة المسيلة
مسؤولية المورد بعد ابرام العقد الالكتروني في التشريع الجزائر	د/آسيا حميدوش	جامعة المسيلة
شرط منح الاختصاص القضائي في العقد الالكتروني الدولي	د/مجذوب كوثر د/شعابنة ايمان	جامعة سكيكدة جامعة سكيكدة
تحديد الاختصاص القضائي في منازعات عقود التجارة الإلكترونية	د/دحو مختار د/يحياوي سعاد	جامعة معسكر جامعة معسكر
اجراءات سير دعوى التحكيم الالكتروني كآلية لحل منازعات العقود الالكترونية	د/عماد الدين بركات	جامعة الطارف
آليات تسوية منازعات العقود الالكترونية	د/ ليلى بن حليمة	جامعة المسيلة
تضريب التجارة الالكترونية بالمغرب من الاختيار الى الضرورة	أ/ محمد بومديان	جامعة محمد الخامس - المغرب
دور التحكيم في تحديد الاختصاص القضائي والتشريعي في مجال المنازعات الناشئة عن العقود الإلكترونية	د/نوال زروق	جامعة سطيف 2

الوساطة الإلكترونية: وسيلة لتسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية	د/ خواثرة سامية	جامعة بومرداس
الاختصاص القضائي في منازعات العقود الالكترونية	د/كمال سمية	جامعة تلمسان
ملائمة ضوابط الاختصاص الدولي للمحاكم الوطنية بخصوص المنازعات الالكترونية	د/ داود كمال	جامعة المسيلة
دور التحكيم الالكتروني في تسوية منازعات عقود التجارة الإلكترونية	د/زرواق عائشة	جامعة تيسمسيلت
تحديات الاخضاع الضريبي لمداخيل عقود التجارة الالكترونية	ط د / عوينة فاطمة د/جيلالي شفيق	جامعة البليدة 2 جامعة البليدة 2
إشكالات الاختصاص القضائي والتشريعي في المنازعات الناشئة عن إبرام وتنفيذ عقود السياحة الإلكترونية	ط د/ عكاش يحيى د/سدي عمر	جامعة تمنراست جامعة تمنراست
المفاوضات الإلكترونية كآلية غير قضائية لحل المنازعات الناشئة عن إبرام العقد الإلكتروني.	ط د/ بوكريريس سهام د / أحمد داود رقية	جامعة تلمسان جامعة تلمسان
مشروع عصرنة العدالة وأثره على إجراءات التقاضي في منازعات التجارة الالكترونية (قراءة في مشروع القانون رقم 03 / 15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة)	د/بلباقي بومدين	المركز الجامعي مغنية
الضرائب عن عقود التجارة الالكترونية بين التأييد والمعارضة	د/كباهم سلطانة د/عزوز سليمة	جامعة باتنة جامعة باتنة
النظام الضريبي في ظل مستجدات التجارة الإلكترونية	د/دليلة معزوزد ط د / سامية بويزري	جامعة البويرة جامعة البويرة
الإشكالات المرتبطة بتحصيل الضريبة الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية	د/سمير خلفة د/محمد مقروف	جامعة برج بوعريريج جامعة المسيلة
الاختصاص القضائي في منازعات عقود التجارة الالكترونية	د/ السعيد برابح ط.د/خلود مقراني	جامعة المسيلة جامعة سطيف2
التحكيم الالكتروني وسيلة لفض منازعات عقود التجارة الالكترونية	د. بوبعاية كمال	جامعة المسيلة

مناقشة عامة 12.30-12.00
تلاوة التوصيات والإعلان عن اختتام الملتقى: 12.45 -12.30

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

الدكتورة كباهم سلطانة	الدكتورة عزوز سليمة
الشعبة و التخصص: حقوق (قانون الأعمال)	الشعبة و التخصص: حقوق (قانون جنائي للأعمال)
الوظيفة : أستاذ محاضر ب	الدرجة و المؤهل العلمي دكتوراه
الدرجة و المؤهل العلمي دكتوراه	القسم و الجامعة : قسم الحقوق – جامعة باتنة-
القسم و الجامعة : قسم الحقوق – جامعة باتنة-	الهاتف :0790800603/ 0664311337
الهاتف : 0662830905	البريد الإلكتروني:Salimaazzouz150@yahoo.com
البريد الإلكتروني:kabahoumsol@gmail.com	

قسم الحقوق

فرقة البحث RFU:المعوماتية والتنمية

مداخلة بملتقى دولي حول: العقود الالكترونية بين القيود القانونية ومقتضيات العولمة

يوم 2021/05/18

عنوان المداخلة: الضرائب عن عقود التجارة الالكترونية بين التأييد والمعارضة

محور المشاركة: المحور الرابع الضرائب والرسوم الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية، شكلها وطرق تحصيلها

استمارة مشاركة

ملتقى دولي حول:

العقود الالكترونية بين القيود القانونية ومقتضيات العولمة

يوم 18 ماي 2021

ملخص المداخلة

أصبح الاقتصاد الرقمي واقعا لا يمكن إنكاره، ويمثل حجما لا يستهان به من الناتج الإجمالي العالمي. حيث بلغت مبيعات التجارة الالكترونية فى العالم بحسب تقديرات الأمم المتحدة إلى 26.7 تريليون دولار في عام 2019، بزيادة 4٪ عن عام 2018، وفقا لأحدث التقديرات المتاحة[1]. حيث أن المبيعات عبر الإنترنت مثلت نحو خمس إجمالي تجارة التجزئة 2020 ، إذ قادت إجراءات عزل لمكافحة تفشي فيروس كورونا إلى ازدهار التجارة الإلكترونية.

وفي إطار العولمة والتطور التكنولوجي الهائل الذي يعرفه عالمنا اليوم برزت للوجود العديد من القضايا الجبائية الحديثة التي أثرت سلبا على الارادات الجبائية ، حيث أصبحت النظم الجبائية المختلفة للدول عاجزة عن مسايرتها ، فعلى الرغم من المزايا الكبيرة التي جلبتها شبكة الانترنت إلا أنها خلفت تحدي كبير أمام الإدارة الجبائية ، وإذا ما تم فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية وهو أمر لا مفر منه فإنه يمكن تصور مجموعة من الصعوبات التي تواجه مثل هذا الغرض، كما أن المستقبل قد يكشف عن صعوبات أخرى.حيث لم يستقر الرأي بعد حول إخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة أو إبقائها خارج دائرتها. وقد أفرز هذا النقاش اتجاهين، بين مؤيد ومعارض وحاول كل اتجاه الاستناد إلى الحجج والمبررات التي تدعم موقفه.

وتسعى هذا المداخلة إلى تحليل ودراسة الصعوبات القانونية والفنية لتضريب التجارة الالكترونية والتعرف على الاتجاهات الحديثة للضريبة المعتمدة في التجارة الالكترونية .

محاور المداخلة :

لمعالجة هذا الموضوع ارتأينا إتباع الخطة التالية:

المحور الأول: الصعوبات القانونية والفنية لتضريب التجارة الإلكترونية

المحور الثاني: اتجاهات تضريب التجارة الالكترونية و الحلول المقترحة

الكلمات المفتاحية :التجارة الإلكترونية – الضرائب – النقود الإلكترونية– شبكة الانترنت.

مقدمة

أصبح الاقتصاد الرقمي واقعا لا يمكن إنكاره، ويمثل حجما لا يستهان به من الناتج الإجمالي العالمي. حيث بلغت مبيعات التجارة الالكترونية فى العالم بحسب تقديرات الأمم المتحدة إلى 26.7 تريليون دولار في عام 2019، بزيادة 4٪ عن عام 2018، وفقا لأحدث

[1] https://news.un.org/ar/

التقديرات المتاحة[2]. حيث أن المبيعات عبر الإنترنت مثلت نحو خمس إجمالي تجارة التجزئة 2020 ، إذ قادت إجراءات عزل لمكافحة تفشي فيروس كورونا إلى ازدهار التجارة الإلكترونية.

وفي إطار العولمة والتطور التكنولوجي الهائل الذي يعرفه عالمنا اليوم برزت للوجود العديد من القضايا الجبائية الحديثة التي أثرت سلبا على الارادات الجبائية ، حيث أصبحت النظم الجبائية المختلف الدول عاجزة عن مسايرتها ، فعلى الرغم من المزايا الكبيرة التي جلبتها شبكة الانترنت إلا أنها خلفت تحدي كبير أمام الإدارة الجبائية ، وإذا ما تم فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية وهو أمر لا مفر منه فإنه يمكن تصور مجموعة من الصعوبات التي تواجه مثل هذا الغرض، كما أن المستقبل قد يكشف عن صعوبات أخرى.

ويعد موضوع فرض الضرائب على التجارة الالكترونية من المواضيع المهمة المطروحة على طاولة الحوار الدولي ويحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل الباحثين في هذا المجال فبعضهم يرى بضرورة إخضاع التجارة الالكترونية للضرائب والبعض الآخر يطالب بالإعفاء الضريبي ويعتبره أساسا لنمو التجارة الالكترونية خلفت تحدي كبير أمام الإدارة الجبائية ، فإننا نطرح الإشكالية التالية مفادها :

وللوقوف على هذه الظاهرة وتحليلها.جاءت هذه مداخلة للإجابة على الاشكالية التالية:

إلى أي حد يمكن مواكبة التشريع الضريبي للتجارة الالكترونية ؟، وماهي الصعوبات القانونية والفنية لاستخلاص الضريبة على التجارة الالكترونية ، واليات ضبطها ؟

ومنه يمكن تفصيل هذا الشأن في مبحثين أساسيين، بحيث نجعل المحور الأول للحديث عن الصعوبات القانونية والفنية لتضريب التجارة الإلكترونية .أما المحور الثاني سيكون للحديث عن أهم الاتجاهات الرامية إلى فرض وإعفاء الضرائب على التجارة الإلكترونية و الحلول المقترحة لحل الصعوبات التي تعتريها.

المحور الأول : الصعوبات القانونية والفنية لتضريب التجارة الإلكترونية

مع تزايد حجم التجارة الإلكترونية العالمية، وفي ظل العلاقة بين هيكل النظام الضريبي من جهة والتكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى، فإن الإدارة الضريبية تواجه العديد من الصعوبات التي من شأنها التأثير على إمكانية الاستمرار في جباية الضرائب في عالم يتسم بمرونة انتقال كل من الشركات والأفراد والأصول ومن بين هذه الصعوبات نجد:

[2] https://news.un.org/ar/

أولا: صعوبة إثبات التعاملات والعقود: تواجه معظم الحكومات مشكلة إثبات التعاقدات نظرا لطبيعة العقود الإلكترونية التي يتم تحريرها باستخدام نظم وأساليب التوثيق الإلكتروني ، حيث لا ترتبط المعاملة الإلكترونية بوجود أي وثائق ورقية متبادلة في إجراء المعاملة، مما يشكل صعوبة في إثبات العقود والتعاملات .ذلك أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي المعاملة تتم إلكترونيا دون استخدام أي أوراق.وهكذا، تصبح الرسالة الإلكترونية هي السند القانوني الوحيد المتاح لكلا الطرفين وعليه فإنه في ظل غياب إطار تشريعي للتعاملات الإلكترونية تطرح مشاكل مرتبطة بطرق الإثبات ومسك المحاسبة نتيجة التحول من العمليات الورقية (فواتير ومستندات محاسبية) التي تسمح للإدارة الجبائية بتعقب هذه العمليات إلى العمليات الافتراضية، و في حالة نشوء أي نزاع بينهما، الأمر الذي يؤدي إلى فتح المجال أمام قضية أدلة الإثبات القانوني، مما يشكل عائقا أمام نمو التجارة الإلكترونية.

لذا شرعت العديد من المنظمات الدولية والحكومات في وضع قوانين خاصة بالتجارة الالكترونية تقر بحجية المحررات والعقود الالكترونية ووسائل الإثبات الالكترونية، وتسبغ الصفة القانونية علي التوقيعات الالكترونية والوفاء بالنقود الالكترونية[3].

ثانيا: صعوت مرتبطة بتحديد الهوية وتعيين النشاط: تواجه دول العالم تحدي رئيسي نتيجة عدم وجود آليات محددة لإخضاع التعاملات الإلكترونية للقواعد الجبائية ، ويرجع ذلك لصعوبة تحديد الهوية، إذ لا يرى طرفي التعاملات الإلكترونية كل منهما الآخر، ونتيجة لذلك قد يستغل هؤلاء الأطراف ذلك لأغراض التهرب الضريبي بعدم تسجيل هذه المعاملات في الدفاتر المحاسبية، ويعتمد مستوى إخفاء الهوية على بنية الإنترنت وعلى تقنيات المواقع المتاحة، فكلما ازد مستوى عدم الكشف عن هويته، أصبحت التحديات الضريبية أكثر تعقيدًا[4] .ضف على ذلك التحول نحو إنتاج منتجات رقمية، حيث أن هناك عدد من المنتجات مثل الصور الفوتوغرافية، والتسجيلات الصوتية، والاستشارات الطبية والمالية والخدمات التعليمية والبرامج التطبيقية يمكن حاليا الحصول عليها مباشرة من خلال الانترنت، مما يشكل صعوبة فيما يخص المعاملة الضريبية لهذه المنتجات.

ثالثا: صعوبة تحديد مكان التوريد (المنشأة الدائمة): لم تتغير الطبيعة الأساسية الأنشطة الأعمال فيما يتعلق بسلسلة التوريد في الاقتصاد الرقمي، وفي نظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتحدى هذه الظاهرة قانون الضرائب الدولي الحالي بشكل خاص فيما يتعلق بمفهوم المنشأة الدائمة، فقد تشكل الأنشطة التي تعتبر تحضيرية أو مساعدة وفقا للفقرة 4 من المادة 5 من نموذج OECD أجزاء أكثر أهمية من نماذج الأعمال الرقمية، وبالتالي

---

[3] - فؤاد جمال عبدالقادر، إطلالة على مشروع قانون التجارة الإلكتروني، https://www.aliahmedali.com/forum/showthread.php?t=13860، ويرتبط بغياب الوثائق الورقية لأنشطة الاقتصاد الرقمي، ظهور عدة مشكلات تتمثل فيما يلى:- الصعوبة في الإثبات - مشكلات الحصر الضريبي.

[4] - أحالم بولفوس - وزينة حجيج ،النقود الإلكترونية كآلية لتفعيل الضرائب الإلكترونية في الجزائر دراسة حالة قباضة الضرائب – بوبزاري محمد- ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل-2019/2013 ، ص 48.

تؤدي إلى وضع بالمنشأة الدائمة، بالإضافة إلى ذلك ليس من الواضح كيف يجب التعامل مع تأثيرات الشبكة ومشاركة المستخدم التي يمكن ملاحظتها في بلد السوق لأغراض الضرائب[5].

وإلغاء فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري في التجارة الالكترونية يعني احتمال عدم الكشف على مصدر النشاط، كما تثير مشكلة النظام القانوني المختص بالعلاقات والالتزامات الضريبية، حيث أن التجارة الإلكترونية المتحركة من حيث خوادمها التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأكثر تشجيعا، وبالتالي فإن فرض الضرائب على هذا النمط الجديد يتطلب استراتيجيات ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع والأهم تعاونا وتنسيقا إقليميا ودوليا[6].

رابعا : صعوبة استخدام النقود الإلكترونية: لقد رافق التجارة الإلكترونية العمل على ايجاد وسائل دفع وتسوية المعاملات في مختلف أشكال الدفع الإلكتروني التي يصطلح عليها النقد الإلكتروني، غير أن هذه الأشكال الجديدة للدفع عقدت من عملية تتبع مسار استخدام هذا النوع من النقود خصوصا في المجال الضريبي[7]. أن النقود الالكترونية سوف تحل بمرور الزمن محل النقود الحقيقية في المعاملات التجارية، حيث ستحتوي الرقائق أو الشرائح الموجودة في البطاقات الالكترونية على عارضة أموال الأفراد، وسوف تستخدم في دفع المستحقات وتسوية الحسابات، الأمر الذي سوف يزيد من الصعوبات التي تواجهها الإدارة الضريبية [8]، زيادة على ذلك فإن المدفوعات الالكترونية تنفذ بدون تسجيل محاسبي، وبالتالي تمنح مجال واسع للترهب الضريبي، ومنه فإن العمليات التي تتم تسويتها عن طريق النقود لا تترك آثار محاسبية.

المحور الثاني : اتجاهات تضريب التجارة الالكترونية و الحلول المقترحة

يثير موضوع فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية وطرق تحصيلها تباينا في وجهات النظر، حيث لم يستقر الرأي بعد حول إخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة أو إبقائها خارج دائرتها، وقد أفرز هذا النقاش اتجاهين، بين مؤيد ومعارض وحاول كل اتجاه الاستناد إلى الحجج والمبررات التي تدعم موقفه. وأدى كذلك إلى ظهور مجموعة من الحلول المقترحة.

انطلاقا مما سبق يمكن تقسيم هذا المحور هذا إلى فقرتين ، نتحدث في الفقرة الأول عن اتجاهات تضريب التجارة الالكترونية ثم نتناول في الفقرة الثاني الحلول المقترحة .

الفقرة الأولى : الاتجاهات المؤيدة والمعارضة لتضريب التجارة الإلكترونية : أثار وجود التجارة الإلكترونية إشكالية أساسية للأنظمة الضريبية، حيث لم يستقر الرأي بعد حول

---

[5] - Marcel Olbert, Christoph Spengel, International taxation in the digital economy: challenge accepte, World Tax Journal February, IBFD, 2017, p p 8-9.www. IBFD.org

[6]-خالد بداج السهلي، مستوى التحديات الضريبية التي تواجه التجارة الإلكترونية من وجهة نظر الضرائب في دولة الكويت، رسالة لنيل درجة الماجستير تخصص المحاسبة، كلية مدراء و الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ص 42 سنة 2011.

[7] - كامل عبد ربه أبو معليش، ضريبة الدخل في ظل التجارة الالكترونية (المشكلات المحاسبية و الحلول المقترحة)، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، الأردن، 2009، ص 28.

[8]-فيتو تانزي، العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل والتنمية، - صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد 1، 2001، ص 35.

إخضاعها للضريبة أو إبقائها خارج دائرتها، وقد أفرز هذا النقاش اتجاهين، بين مؤيد ومعارض وحاول كل اتجاه الاستناد إلى الحجج والمبررات التي تدعم موقفه.

أولا/ **استبعاد التجارة الالكترونية من نطاق الضريبة:** يرى أصحاب هذا الاتجاه عدم إقرار اية ضرائب على أنشطة التجارة الالكترونية انسجاما مع تحرير التجارة والخدمات. فإذا كانت الأنشطة التقليدية تتجه نحو التحرير فإنه من باب أولى إن لا تفرض أية ضرائب أو قيود على التجارة الالكترونية لأنها بذاتها وبطبيعتها عالمية لا تقيدها حدود ولا تعيقها الأنظمة الجغرافية القائمة [9]، بحيث برز أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بعدم فرض ضرائب بحجج ومبررات من شأنها أن تحول دون فرض الضرائب :

1/ **إعاقة النمو الاقتصادي:** لهذه التجارة آثار اقتصادية مهمة على الدول لاسيما في مجال تحقيق النمو والحد من الركود والتضخم وزيادة الإنتاجية والحد من البطالة. ففرض الضرائب على التجارة الإلكترونية يعيق نموها وتطورها خاصة في المراحل الأولى لظهورها. وهناك من أعتبر ذلك على أنه لا يعد رفضا لمبدأ فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية و إنما دعوة لتأجيل فرضها[10]. فعدم اقرار الضرائب على التجارة الإلكترونية يعد انسجاما مع تحرير التجارة و الخدمات .

2/ **ب. صعوبة تطبيقها عمليا:** ويرجع ذلك إلى[11]:

-خصوصية المستهلك عن طريق الأنترنت سيتم تهديدها في حال فرضت الضريبة على الانترنات ، ذلك أن المعلومات المطلوبة لتقدير الضريبة وتحصيلها وإعادتها كأسماء الشترين وعناوينهم وطبيعة مشترياتهم قد تهدد إمكانية استخدام الانترنات بشكل سري ، الامر الذي يؤدي إلى الحد من الشراء عن طريق الخط المفتوح.

- إمكانية الوقوع في فخ الازدواج الضريبي نتيجة فرض الضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية. - الغموض وعدم الاستقرار الذي يطبع الضرائب على التجارة الإلكترونية نتيجة حداثتها، يضاف إلى ذلك عدم تمكن مستخدمي الإدارة الضريبية من التعامل بكفاءة مع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- الضعف والقصور الحاصل في التشريعات الضريبية للدول المتخلفة في مجال الضرائب على التجارة الإلكترونية.

3/ **تشجيع النمو الاقتصادي:** لهذه التجارة آثار اقتصادية مهمة على الدول لاسيما في مجال تحقيق النمو والحد من الركود والتضخم وزيادة الإنتاجية والحد من البطالة.

---

[9] - يوسف حسن يوسف ، التجارة الالكترونية و أبعادها القانونية الدولية ، الطبعة الأولى، المركز القومى للإصدارات القانونية، الإسكندرية (مصر)، سنة 2011 ، ص 96.

[10] - عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر ة التوزيع ، عمان (الأردن)، سنة 2011 ، ص 184.

[11] - كمال عبد أبو معليش،ضريبة الدخل في ظل التجارة الألكترونية (المشكلات المحاسبية و الحلول المقترحة)، الأردن، رسالة ماجستير ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2009، ص 62.

4/ **التكاليف الإدارية العالية المرافقة لفرض ضريبة على الانترنت:** وما يعنيه ذلك من حساب الضريبة ونسبها المختلفة في الدول وتتبعها وتحصيلها والتدقيق عليها، فمتطلبات فرض هذه الضريبة وتحصيلها في ضوء ما تواجهه من صعوبات قانونية وفنية ستكون مكلفة جدة[12].

ثانيا/ : وجوب إخضاع التجارة الالكترونية للضريبة

في مواجهة الداعين بإعفاء التجارة الإلكترونية من نطاق الضريبة، ظهرت آراء تدعوا إلى فرض ضريبة عليها وبين ضرورة ذلك وتقدم حججا تدعم بها موقفها وتؤكده، ويمكن حصر هذه الحجج بالأمور التالية [13]:

1/ أن عدم فرض الضريبة على التجارة الالكترونية سيؤدي إلى عدم المساواة والعدالة بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية ، ولعل ذلك يبدو حجة مشروعة للباعة التقليديين الذين يشاهدون المستهلكين يحضرون إلى محلاتهم ويختارون السلع التي يريدونها ثم يشترونها عن طريق الانترنت لتجنب دفع وفي النهاية فإن الأمر سيؤدي إلى سوء في توزيع المواد ، ثم إن عدم فرض الضريبة على التجارة الالكترونية سيؤدي إلى تفاقم زيادة خسائر الدول من العوائد الضريبية ،اذن إن فرض الضريبة على التجارة الالكترونية يحقق مبدأ العدالة الضريبية بـ التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية .

2/ ان عدم فرض الضريبة سيؤدي إلى تفاقم زيادة خسائر الدول من العوائد الضريبية ، وخاصة دول العالم النامية التي تعتمد على ضرائب الاستهلاك بشكل كبير . فالمعلومات الواردة من الدول النامية والدول الصناعية تدل على أن نسبة ضريبة الدخل إلى ضرائب الاستهلاك في الدول الصناعية تبقى وبشكل ثابت أكثر من ضعفي النسبة في الدول النامية ، فمقارنة هذه الدول ، فإن الدول الصناعية تحقق ما يقدر بمثلى العائدات المتحققة من ضريبة الدخل منها ضريبة الاستهلاك ، علما بأن الدول النامية هي دول مستورة ، و أن عدم فرض ضرائب على التجارة الالكترونية سعيد توزيع الدخل لمصلحة الأغنياء ، لأن الفقراء هم الأقل اهتماما باستخدام الانترنت ، فمستخدمو الانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال هم من الحاصلين على درجات علمية ، ويزيد دخل الأسرة لديهم 22 ألف دولار سنويا [14].

3/ إن عدم فرض ضريبة على التجارة الإلكترونية سيعيد توزيع الدخل لمصلحة الأغنياء ، لآن أصحاب الدخول المحدودة هم أقل اهتماما باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة ، لأن استعمال هذه الأخيرة مكلف يقدر عليها الأغنياء و يحجم عن تحملها الفقراء.

---

[12] - ابرهيم كامل الشوابكة ، ضريبة المبيعات على التجارة الالكترونية ، مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون ، عدد 34 ، 2008، ص 518.

[13] - حوالف عبد الصمد ، النظلم القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير ، جامعة بلقايد – تلمسان ، 2015/2014، ص 662.

[14] - محمد رمضان، الانترنت كوسيلة للتهرب من الضريبة أو تجنبها ، مجلة البحوث المالية والضريبية ، العدد الثامن عشر ، مصر،2012، ص 162.

وبعد هذا الاستعراض لأراء المؤيدين والمعارضين ، نجد أن دعوة المعارضين لفرض ضريبة على الانترنت في الغالب الأعم ليست دعوة مطلقة ومؤيدة ، وإنما هي دعوة آنية ومرحلية لإعطاء التجارة الالكترونية مزيدا من الوقت للازدهار والنمو ، وحتي يتم البحث عن آليات مناسبة ، تسهل عملية فرض الضريبة عليها وبشكل غير مكلف ماديا ، ولذلك فإن كلا الطرفين بشكل عام مع فرض الضريبة على التجارة الالكترونية استجابة لعدالة هذا الفرض ، وإن اختلفوا في توقيته .

ثالثا/ الحلول المقترحة لمعالجة المعاملات الإلكترونية جبائيا:

أجمع عدد كبير من خبراء الضرائب والتجارة والتكنولوجيا على أن اللوائح الضريبية المعمول بها حاليا من الصعب أن يتم تعديلها لتتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية، كون هذه الأخيرة لا تعرف حدودا جغرافية ولا تشريعات ضريبية، رغم ذلك ظهرت العديد من الآراء والمقترحات الخاصة بالكيفية التي تتم بها المعاملة الضريبية التعاملات التجارة الإلكترونية، نحاول الوقوف على البعض منها فيما يلي:

1/ فرض ضريبة على الاستهلاك: يهدف هذا المقترح إلى التحول من فرض الضريبة على الدخل إلى فرض ضريبة على الاستهلاك و الملكية ، وتساعد هذه الضريبة في جمع الضرائب من المتهربين من دفعها ، حتى أولئك الذين يحققون دخولا مرتفعة من التعاملات غير الملموسة عبر شبكة الانترنت حيث يقومون بإنفاق هذه الدخول باي حال من الأحوال[15].

وهناك فكرة أخرى مطروحة للنقاش وهي إمكانية فرض الضريبة على المستهلك من خلال الشركات التي تقدم خدمة الانترنت .

بمعنى أن تقوم هذه الشركات بمحاسبة عملائها على التعاملات التي يقومون بها عبر الانترنت ، أي تفرض ضريبة مبيعات على المعاملات المختلفة ثم تقوم بتحويل هذه الضريبة إلى الحكومة ، أي أنها وسيط بين الحكومة والمستهلكين ، وتثير هذه الفكرة العديد من القضايا المتعلقة بطرق تتبع المعاملات الالكترونية للعملاء ومدى تناقض ذلك مع قوانين السرية والأمن[16].

2/ أسلوب الحياد الضريبي الإلكتروني: اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية جعل الانترنت منطقة تبادل حر مستبعدة تماما من نطاق الضرائب، وأشارت أن الانترنت يجب أن يصبح منطقة لازدهار التجار بلا ضريبة أو رقابة. حيث أن الحياد الضريبي ينبغي أن يشكل المبدأ الأساسي للضريبة الالكترونية ولا يعني ذلك إلغاء الضريبة، ولكن تتم المعاملة الضريبة بنفس الأسلوب على كل صور التجار بدون تمييز، سواء تعلق الأمر بالتجارة التقليدية أو بالتجارة عن بعد أو بالتجارة الالكترونية[17].

ومن الضروري تفادي وجود فجوات غير عادلة في المنافسة، تنبع من إعفاء التجارة الإلكترونية من الضريبة بينما بتخضع لها التجارة التقلدية.

---

[15] - العشماوي عثمان، اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية ،سنة 2007، ص 63.

[16] - اشنايدر ، و أخرون ، التجارة الالكترونية ، دار المريخ للنشر، 2008، ص 40.

[17] - محمد حسين منصور ، المسؤولية الألكترونية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، سنة 2003، ص 166.

3/ الضريبة على الانتقال الإلكتروني للبيانات (ضريبة الوحدة الرقمية Bit Tax):تم اقتراح فرض ضريبة جديدة بديلة أطلق عليها اسم (ضريبة الوحدة الرقمية لتمثل هذه الضريبة الملجأ الأخير الذي يطبق عندما لا تكون الوسائل الأخرى لفرض الضريبة متاحة بشكل يضمن عدم تأكل القاعدة الضريبية من جراء التجارة الالكترونية[18] .

ويتم تحصيلها على أسا كمية البيتس الرقمية التي يمكن استخدمها أونقلها ، و يتطلب دلك وجود معدات ذات موصفات خاصة في الأجهزة المختلفة التي تقوم بنقل المعلومات (الكومبيوتر الفاكس) ، وغيرها خاصة بقياس البيانات على أساس البيتس.

الخاتمة

[18] - الشوابكة ، مرجع سابق ، ص523.

إن فرض الضريبة على التجارة الالكترونية أمر قادم لا محال وهو ما تسير باتجاهه التشريعات الضريبية بخطى ثابتة ولكن متأنية تأكيدا لمبدأ المساواة بين التجارة الالكترونية والتقليدية ، ومنعا للخسائر في العوائد الضريبية الناجمة عن عدم خضوع التجارة الالكترونية للضريبة.

صحيح أن التجارة الالكترونية لا تشكل أي تهديد للإرادات الضريبية في الدول العربية في الوقت الحالي بسبب ضيق انتشارها بين مواطنيها ، إلا أن مزايا هذه التجارة وما يمكن فيها من إمكانات كبيرة سيؤدي لانتشارها وشيوع استخدامها في السنوات القليلة القادمة ، وعندها ستواجه الحكومات العربية مشكلة مفادها أنها لم تقم بإجراء أبحاث ودراسات عن الكيفية التي ستدخلها على قوانينها الضريبية .

ولذلك فإني أدعوا الحكومات العربية عامة والمغربية على وجه الخصوص إلى إنشاء قسم خاص بوزارة الاقتصاد والمالية فيها يقوم بإجراء دراسات وأبحاث حول أثر التجارة الالكترونية وثورة الاتصالات على قوانينها ونظمها الضريبية ، وحول السبل التي يمكن إتباعها لحل ما يواجهها من مشكلات .

يجب على الدول العربية المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تنعقد كل عام الدراسة هذا الموضوع لكي يكون الدول العربية صوت مسموع فيها ولتؤخذ مصالحها بعين الاعتبار عند وضع اطار دولي ينظم الجوانب الضريبية للتجارة الالكترونية.

ونقترح على المستوى الداخلي للدول ما يلي:

- العمل على إعادة تأهيل الإدارة الضريبية على جميع المستويات بما يواكب ثورة المعلومات والاتصالات.
- أن تكون قواعد الضريبية سهلة الإتباع وبعيدة عن التعقيد معتمدة على خصائص التجارة الالكترونية.
- ضرورة اقامة شبكة ربط بين البنوك والمؤسسات المالية والمصالح الضريبية وكل الهيئات للتمكن من رصد المعاملات التجارية والتحويلات المالية المنجزة عن طريق الانترنيت.

المصادر المراجع

الكتب

1. العشماوي عثمان، اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية ،سنة 2007.
2. عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب ، دار جرير للنشر ة التوزيع ، عمان (الأردن)، سنة 2011 .

3. اشنايدر ، و أخرون ، التجارة الالكترونية ، دار المريخ للنشر، 2008.
4. محمد حسين منصور ، المسؤولية الألكترونية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، سنة 2003.
5. يوسف حسن يوسف ، التجارة الالكترونية و أبعادها القانونية الدولية ، الطبعة الأولى، المركز القومى للإصدارات القانونية، الإسكندرية (مصر)، سنة 2011.

رسائل جامعية و مقالات :

1. كمال عبد أبو معليش، ضريبة الدخل في ظل التجارة الألكترونية (المشكلات المحاسبية والحلول المقترحة)، الأردن، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2009.
2. خالد بداج السهلي، مستوى التحديات الضريبية التي تواجه التجارة الإلكترونية من وجهة نظر الضرائب في دولة الكويت، رسالة لنيل درجة الماجستير تخصص المحاسبة، كلية مدراء و الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ، سنة 2011.
3. كامل عبد ربه أبو معليش، ضريبة الدخل في ظل التجارة الالكترونية (المشكلات المحاسبية و الحلول المقترحة)، رسالة ماجستير، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ، الأردن، 2009.
4. حوالف عبد الصمد ، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير ، جامعة بلقايد – تلمسان ، 2015/2014.
5. أحلام بولفوس - وزينة حجيج ،النقود الإلكترونية كآلية لتفعيل الضرائب الإلكترونية في الجزائر دراسة حالة قباضة الضرائب –بوبزاري محمد- ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل- 2019/2013 .
6. فيتو تانزي، العولمة والنمل الأبيض الذي ينخر في بنية الضرائب، مجلة التمويل والتنمية، - صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد الأول، 2001.
7. ابرهيم كامل الشوابكة ، ضريبة المبيعات على التجارة الالكترونية ، مجلة دراسات علوم الشريعة و القانون ، عدد 34 ، 2008.
8. محمد رمضان، الانترنت كوسيلة للتهرب من الضريبة أو تجنبها ، مجلة البحوث المالية والضريبية ، العدد الثامن عشر، مصر، 2012 .

<u>مراجع أجنبية ومواقع الإكترونية</u>

1- Marcel Olbert, Christoph Spengel, International taxation in the digital economy: challenge accepte, World Tax Journal February, IBFD, 2017, p p 8-9.www. IBFD.org.

2- فؤاد جمال عبدالقادر، إطلالة على مشروع قانون التجارة الإلكتروني، https://www.aliahmedali.com/forum/showthread.php?t=13860.،

3- https://news.un.org/ar /

.